

الوفاق

في المسؤولية المدنية
وتطبيقاتها في حوادث السيارات

الجزء الأول

المستشار

أحمد محمد عيسى

نائب رئيس محكمة النقض

طبعة

٢٠٢٤

الناشر

دار الأهرام

للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

الوافي
في المسؤولية المدنية
وتطبيقاتها في حوادث السيارات

المستشار
أحمد محمود موافي
نائب رئيس محكمة النقض

الجزء الأول

طبعة ٢٠٢٤

الناشر
دار الأهرام للإصدارات القانونية
٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

الطبعة : ٢٠٢٤

رقم الإيداع : ٢٣٥٤٢-٢٠٢٤

الترقيم الدولي : ٠-٣-٨٦٦٥٤-٩٧٧-٩٧٨

الناشر : دار الأهرام للإصدارات القانونية

٦٦ ش قناة السويس - المنصورة

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

جميع الحقوق محفوظة للناشر

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع

أو نقله على أي نحو أو بآية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية

أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمات

الفهرس

٥	إهداء
٦	تمهيد
١٠	التعريف بالمسئولية
١٠	المسئولية بوجه عام
١٠	المسئولية الأدبية
١٠	المسئولية القانونية
١٣	أبرز الفروق بين المسئولية القانونية المدنية والجنائية
١٣	١ - من حيث سبب المسئولية
١٦	٢ - من حيث أساس المسئولية
١٦	٣ - ومن حيث الاختصاص
١٧	٤ . من حيث الجزاء
١٧	٥ - من حيث التقادم
١٧	٦ - بالنسبة لحجية الشيء المقضى به

٢٥	مدى تقيد القاضي الجنائي بالحكم المدني
٢٦	حُجية الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية أمام المحاكم الجنائية
٢٨	المسئولية المدنية
٢٩	معنى المسئولية
٢٩	معنى المسئولية المدنية
٢٩	الفروق الجوهرية بين المسئولية العقدية والمسئولية التقصيرية
٢٩	(أ) من حيث الأهلية
٣٢	(ب) من حيث درجة الخطأ
٣٦	(ج) من حيث الاعذار
٣٩	(د) من حيث عبء الاثبات
٤١	(هـ) من حيث نوع التعويض
٤١	(و) من حيث مدى التعويض
٤٣	اشتراك المسئولية التقصيرية والعقدية في توزيع المسئولية
٤٣	(ز) من حيث اتفاقات الاعفاء أو الحد من المسئولية

- ٤٦ (ط) من حيث التضامن بين المسؤولين
- ٤٦ التضامن بين التابع والمتبوع
- ٤٨ (س) من حيث التقادم
- ٤٩ (ش) من حيث الاختصاص القضائي
- ٥٠ حق محكمة الموضوع في اسباغ التكييف الصحيح لطبيعة المسؤولية
- ٥١ تحديد نطاق كل من المسؤولية العقدية والتقصيرية
- ٥٣ أثر اختلاف وقت تحقق الضرر عن وقت الفعل المعتبر أساساً للمسؤولية التقصيرية
- ٥٤ فعل الخطأ المزدوج" يُعتبر الفعل الواحد خطأً عقدياً لشخص وتقصيراً لشخص آخر
- ٥٦ مسؤولية المقاول والمهندس المعماري عن خلل البناء
- ٥٦ المسؤولية الناشئة عن العقد الباطل
- ٥٧ المسؤولية الناشئة عن العقد التي تم التقايل والتفاسخ منه
- ٥٨ عدم جواز الجمع بين المسئوليتين الذي يتيح الحصول على أكثر من تعويض واحد
- ٥٩ المقصود بالخيرة بين المسئوليتين
- ٦١ موقف محكمة النقض من مشكلة الخيرة بين المسئوليتين

- ٦٥ حق المحكمة في تكييف الخطأ على خلاف تكييف المدعى
- ٦٧ اختصاص القضاء الجنائي بنظر دعوى المسؤولية
- ٧٠ يجوز للمضرور أن يرفع دعواه قبل المسئول عن الحقوق المدنية أمام محكمة الجنايات
- ٧٣ عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي إذا كانت مخالفة للنظام العام والآداب في مصر
- ٧٦ حق المحكمة في تكييف الدعوى على خلاف طلبات المدعى لا يجوز لها اقامة المسؤولية على خطأ لم يدعه المدعى
- ٨٠ المسؤولية العقدية والتقصيرية
- ٨١ المسؤولية التقصيرية
- ٨٢ أنواع المسؤولية التقصيرية
- ٨٢ المسؤولية التقصيرية المبنية على الخطأ واجب الإثبات
- ٨٢ أركان المسؤولية التقصيرية
- ٨٣ مذكرة المشروع التمهيدى بشأن عناصر المسؤولية
- ٨٣ الركن الأول : : الخطأ
- ٨٤ تعريف الخطأ

٨٥	عناصر الخطأ
٨٥	أولاً :- الركن المادي . الانحراف
٨٦	مقياس التعدي
٨٩	عند قياس الإنحراف التجرد من الظروف الداخلية لا من الظروف الخارجية
٩٢	عموم مفهوم الخطأ في المسؤولية التقصيرية
٩٢	نطاق الخطأ
٩٢	تحديد طبيعة الخطأ وسلطة تقديره
٩٣	تحديد طبيعة الخطأ
٩٣	عبء الإثبات في ركن التعدي
٩٤	حالات التعدي المشروع التي تنتفي بها المسؤولية
٩٤	حالة الدفاع الشرعي
٩٥	المذكرة الإيضاحية بشأن حالة الدفاع الشرعي
٩٦	تاريخ النص المقرر لحالة الدفاع الشرعي
٩٨	شروط الدفاع الشرعي

(أولاً) :- أن يكون هناك خطر حال

٩٨

لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى حصول الاعتداء بالفعل على النفس أو على المال بل يكفي صدور فعل يُخشى منه حصول الاعتداء

العبرة في قيام حالة الدفاع الشرعى . هي باعتقاد المتهم أو تصوره.

٩٩

متى ينشأ الدفاع الشرعى عن المال ؟

١٠٠

(ثانياً) :- أن يكون إيقاع هذا الخطر عملاً غير مشروع .

١٠١

(ثالثاً) : أن يكون دفع الإعتداء بالقدر اللازم دون مجاوزة أو إفراط .

١٠٢

متى تلتزم المحكمة بالرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ؟

١٠٢

مجاورة لجنة قبول المحامين لاختصاصها لا تُشكل انحرافاً يستوجب المساءلة المدنية ١٠٣

مدى مساءلة رجال السلطة العامة إذا تجاوزا الحد اللازم فى تصرفاتهم لتفريق المتظاهرين ١٠٤

أثر توافر شروط الدفاع الشرعى

١٠٥

تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها سلطة محكمة الموضوع ١٠٥

- هل إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق يصح ١٠٨
على إطلاقه سبباً لنفي قيام حق الدفاع الشرعي ؟
- ١١٠ سلطة محكمة النقض في التحقق من قيام حالة الدفاع الشرعي
- ١١١ مدى جواز التمسك بحالة الدفاع الشرعي مع قيام حجية الأحكام حكم جنائي - مدني
بتعويض مؤقت للمضرور
- ١١٢ مدى جواز الاستناد إلى حالة الدفاع الشرعي ومبرراتها في المسؤولية العقدية
- ١١٤ مناط توافر حالة الدفاع الشرعي في القانون الجنائي
- ١١٥ تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري المناط فيه الحالة النفسية التي
يكون فيها المدافع.
- ١١٥ الحالة الثانية من حالات الدفاع الشرعي التي تنتفي بها المسؤولية حالة تنفيذ أمر
صادر من الرئيس
- ١١٥ تاريخ نص المادة ١٦٧ من القانون المدني
- ١١٧ الشروط الواجب توافرها في العمل الذي يتوافر معه سبب الإباحة
- ١١٧ (أولاً) أن يكون من صدر منه العمل موظفاً عاماً .
- ١١٧ تعريف الموظف العام

- ١١٨ الشروط الواجب توافرها لقيام صفة الموظف العام
- ١١٩ (ثانياً) أن يكون قد صدر له أمر بتنفيذ هذا العمل من رئيس
- ١٢٠ (ثالثاً) أن يُثبت الموظف مرتكب الفعل غير المشروع اعتقاده مشروعية العمل وأنه راعى جانب الحيطة والحذر في تنفيذه
- ١٢١ أثر توافر هذه الشروط
- ١٢٢ على من يقع عبء إثبات درء المسؤولية عن التعدي لتنفيذ أمر الرئيس
- ١٢٣ نطاق طاعة المرؤس لرئيسه التي تصلح سبباً للإعفاء من المسؤولية
- ١٢٤ مفهوم المحرر الرسمي فيما يتعلق بإطاعة أوامر الرؤساء في تحريرها بالمخالفة للقانون
- ١٢٩ مناط جوهريّة دفع المسؤولية لوقوع فعل التعدي بصفته موظفاً عاماً تنفيذاً لواجبات وظيفته
- ١٣١ الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي في خصوص مسؤولية عمل الموظف العام
- ١٣٣ الترخيص الإداري بمشروعية العمل لا تعفى من المسؤولية المدنية
- ١٣٦ بما يتحقق الخطأ الوظيفي ؟

١٣٦ امتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته يعتبر خطأ يترتب عليه مسؤوليته إذا ما ألحق ذلك ضرراً بالغير

١٣٨ الحالة الثالثة من حالات الدفاع الشرعى التي تنتفى بها المسؤولية حالة الضرورة :

١٣٨ مذكرة المشروع التمهيدي

١٤٠ الشروط الواجب توافرها لقيام حالة الضرورة كسبب من أسباب الإباحة ونفى المسؤولية

١٤٠ (أولاً) :- أن يكون الشخص الذي سبب الضرر ، هو أو غيره ، مهدداً بخطر حال

١٤١ (ثانياً) :- أن يكون هذا الخطر الحال مصدره أجنبي

١٤١ (ثالثاً) :- أن يكون الخطر المراد تفاديه أشد بكثير من الضرر الذي وقع

١٤٣ حالة الضرورة التي تُسقط المسؤولية. مناطها؟.

١٤٤ المسؤولية المدنية مناطها في حالة القوة القاهرة الخطأ ولو كان لا عقاب عليه جنائياً

١٤٥ هل يمكن اعتبار الفقر حالة ضرورة في مفهوم المادة ٦٣ من قانون العقوبات ؟

١٤٦ الركن الثانى للخطأ الركن المعنوى : الإدراك

١٤٦ مناط المسؤولية التمييز

١٤٦ ركن الإدراك ينفى الخطأ عن عديم التمييز

- ١٤٦ ركن الإدراك في الشخص الطبيعي
- ١٤٧ تاريخ النص المقرر لنفي الخطأ عن عديم التمييز
- ١٥٠ نطاق انعدام المسؤولية لانعدام التمييز : والآثار المترتبة على ذلك
- ١٥١ الحالات الاستثنائية لتقرير مسؤولية عديم التمييز
- ١٥٣ المسؤولية المدنية للشخص المعنوي
- ١٥٦ مساءلة الشخص المعنوي العام
- ١٥٧ المقصود بالأشخاص الاعتبارية
- ١٥٧ أنواع الأشخاص الاعتبارية
- ١٥٨ الأشخاص المعنوية الإقليمية
- ١٥٨ الأشخاص المعنوية المرفقية
- ١٥٩ الأشخاص الاعتبارية الخاصة
- ١٦٠ النتائج المترتبة على منح الشخصية المعنوية
- ١٦٣ ساواة المشرع بين الأشخاص الاعتبارية العامة والأشخاص الاعتبارية الخاصة في تقرير المسؤولية المدنية

- ١٦٦ تقرير مسؤولية الشخص الاعتباري لا تنفي مسؤولية الأشخاص الطبيعيين
- ١٦٧ مدى حق الأشخاص الاعتبارية في التعويض الأدبي
- ١٦٩ مدى المسؤولية التضامنية للشخص الاعتباري
- ١٧٠ بلطة محكمة الموضوع في استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية
- ١٧١ سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية
- ١٧٣ عبء إثبات الخطأ
- ١٧٣ معيار السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة المدنية في جريمة القتل الخطأ
- ١٧٤ سلطة محكمة الموضوع في تكييف الفعل المكون للخطأ المستوجب المسؤولية
التقصيرية
- ١٧٨ رقابة محكمة النقض على ركن الخطأ
- ١٧٩ لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بخطأ جديد لم يسبق التمسك به أمام محكمة
الموضوع
- ١٨٠ الركن الثاني من أركان المسؤولية التقصيرية
- ١٨١ الضرر
- ١٨١ تعريف الضرر

١٨٢	أهمية ركن الضرر في المسؤولية
١٨٣	الضرر محل التعويض
١٨٤	تقويم التعويض في المسؤولية
١٨٤	تعيين عناصر الضرر في التعويض
١٨٥	أنواع الضرر
١٨٥	الضرر المادى والضرر الأدبى
١٨٥	الضرر المباشر والضرر المرتد
١٨٦	الضرر الحال والضرر المستقبل
١٨٦	١ :- الضرر المادى
١٨٧	تعريف الضرر المادى
١٨٧	شروط الضرر المادى
١٨٧	أن يكون هناك إخلال بحق أو مصلحة مالية للمضرور
١٨٧	أ :- إخلال بحق أو مصلحة مالية للمضرور
١٨٨	الإعالة مناط استحقاق التعويض عن الضرر المادى

- ١٨٩ مدى حق الزوج في طلب التعويض المادي عن وفاة زوجته ؟
- ١٩٤ جواز الحكم بالتعويض عن الضرر المادي لفقد العائل
- ١٩٥ تطبيقات النقض
- ٢٠١ حق الورثة في التعويض عن الضرر المادي الذي أصاب مورثهم نتيجة التعجيل بوفاة
- ٢٠٢ ب : الاخلال بمصلحة مالية للمضروب
- ٢٠٢ المصلحة المشروعة مناط الضرر
- ٢٠٣ الشرط الثاني : . تحقق الضرر
- ٢٠٧ الضرر المحتمل
- ٢٠٨ واز الادعاء مدنياً بالتعويض عن الضرر المستقبلي
- ٢٠٩ إغفال الحكم بحث التعويض عن الضرر المستقبل يعيبه بالقصور
- ٢١١ لا تجوز اثاره طلب التعويض عن الضرر المستقبل لأول مرة أمام محكمة النقض
- ٢١١ التعويض عن تفويت الفرصة
- ٢١٣ امتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته يعتبر خطأ يترتب عليه مسئوليته إذا ما ألحق ذلك ضرراً بالغير والتعويض عن فوات الفرصة

٢١٤ إحالة موظف على المعاش قبل الأوان فوات فرصة الترقية عليه بسبب ذلك جواز إدخالها ضمن عناصر التعويض

٢١٤ إحالة ضابط بالقوات المسلحة إلى المعاش قبل الأوان وجوب تعويضه عما فاتته من فرصة الترقى إلى الوظيفة التي خلت

٢١٥ سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض في حدود الطلبات المعروضة

٢١٦ توزيع المحكمة التعويض الموروث بالمخالفة لقواعد الإرث مخالفة للقانون

٢١٦ مدى حق الحمل المستكن في التعويض عن الضرر الشخصى الذى يلحق به نتيجة موت مورثه

٢١٧ جواز الجمع بين التعويض التقصيرى وتعويض آخر

٢١٨ الضرر الأدبى

٢٢١ من له الحق في التعويض الأدبى

٢٢٣ أحوال الضرر الأدبى

٢٢٣ ١:- ضرر أدبى يصيب الجسم .

٢٢٣ ٢:- ضرر ادبى يصيب الشرف والاعتبار والعرض

٢٢٣ ٣:- ضرر أدبى يصيب العاطفة والشعور والحنان

- ٢٢٤ ٤:- ضرر أدبي يصيب الشخص من مجرد الاعتداء على حق ثابت له
- ٢٢٤ مناطق الضرر الأدبي محل التعويض
- ٢٢٤ أنواع الضرر الأدبي
- ٢٢٤ الضرر الأدبي المباشر
- ٢٢٤ الضرر الأدبي المرتد
- ٢٢٥ التعويض عن الضرر الأدبي الشخصي المباشر الذي يُصيب الأزواج والأقارب من جراء موت المصاب قصر نطاقه على من كان منهم على قيد الحياة في تاريخ الوفاة
- ٢٢٦ الضرر الأدبي الشخصي المباشر
- ٢٢٧ الضرر المرتد
- ٢٢٧ الضرر الأدبي قابل للتعويض
- ٢٢٨ محل التعويض عن الضرر الأدبي
- ٢٣٣ الضرر المباشر
- ٢٣٣ معيار قياس الضرر المتوقع
- ٢٣٣ التعويض الموروث عن الضرر الأدبي في المسؤولية التقصيرية

الضرر المرتد

٢٣٦

التعويض عن الضرر المرتد مستقل عن التعويض الأصلي المباشر الذي أصاب
المضرور ذاته

٢٤٤ حق الورثة في التعويض عن الضرر المادي الذي أصاب مورثهم حال حياته

٢٤٥ حق الورثة في التعويض عن الضرر المادي الذي أصاب مورثهم نتيجة التعجيل
بوفاته

٢٤٥ اختلاف وقت تحقق الضرر عن وقت الفعل المعتبر أساساً للمسئولية التقصيرية

٢٤٦ استحقاق الحمل المستكن للتعويض.

٢٤٧ هل يحق للطفل طلب التعويض عن الاضرار التي لحقت به من جراء وفاة والده
بسبب فعل سابق على ولادته ؟

تقدير التعويض

٢٤٧

٢٤٨ هل جسامة الخطأ تؤثر في مقدار التعويض

٢٤٨ سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض

٢٤٩ مناط جواز القضاء بتعويض إجمالي عن الأضرار التي حاقت بالمضرور

- ٢٤٩ وجوب استظهار الحكم عناصر الضرر والأدلة التي كون منها عقيدته
- ٢٥٠ وجوب استظهار الحكم مراعاته للظروف الملازمة ومقتضيات العدالة
- ٢٥٢ الركن الثالث من أركان المسؤولية
- علاقة السببية
- ٢٥٣ النظرية العامة لعلاقة السببية
- ٢٥٣ نظرية تعادل الأسباب
- ٢٥٤ تقدير نظرية تعادل الأسباب
- ٢٥٥ موقف محكمة النقض من نظرية تعادل الأسباب
- ٢٥٦ نظرية السبب القريب
- ٢٥٦ نظرية السبب المنتج الفعال
- ٢٦٠ موقف القضاء من علاقة السببية
- ٢٦٣ موقف محكمة النقض من تعدد الأسباب
- ٢٦٩ كيفية رقابة محكمة النقض على توافر السبب الأجنبي
- ٢٧٩ نفي علاقة السببية في المسؤولية

- ٢٧٩ نفي رابطة السببية باثبات السبب الأجنبي
- ٢٧٩ تعريف السبب الأجنبي كسبب للإعفاء من المسؤولية
- ٢٨٠ أولاً . القوة القاهرة أو الحادث المفاجيء
- ٢٨٠ الشرط الأول : عدم ٢٩٣ التوقع
- ٢٨١ الشرط الثاني : استحالة الدفع
- ٢٨٦ موقف محكمة النقض من توافر الشرطين لقيام حالة القوة القاهرة
- ٢٨٧ نشأة وتطور فكرة السبب الأجنبي :
- ٢٨٨ وحدة القوة القاهرة والحادث الفجائي
- ٢٨٩ تقدير قيام القوة القاهرة أو الحادث الفجائي متروك لمحكمة الموضوع
- ٢٩٣ الأثر المترتب على القوة القاهرة أو الحادث الفجائي
- ٢٩٣ عبء اثبات القوة القاهرة أو الحادث الفجائي
- ٢٩٥ التمسك بالقوة القاهرة لدفع المسؤولية دفاع جوهري
- ٢٩٨ جواز الاتفاق على تعديل اثر القوة القاهرة أو الحادث الفجائي
- ٣٠٣ من أبرز تطبيقات النقض في شأن السبب الأجنبي في المسؤولية الشيئية

- ٣١٢ حالة الضرورة والقوة القاهرة
- ٣١٤ التفرقة بين استعمال حق الدفاع الشرعي وحالة الضرورة
- ٣١٧ حالة الضرورة أحد أسباب الإباحة وموانع المسؤولية الجنائية
- ٣١٨ مدى حجية الحكم الجنائي بالبراءة استناداً إلى توافر حالة الضرورة على الدعوى المدنية الناشئة عنها
- ٣٢٠ مدى حجية الحكم الجنائي بالبراءة استناداً إلى توافر السبب الأجنبي على دعوى المسؤولية المدنية الناشئة عنها
- ٣٢٥ ثانياً: خطأ المضرور
- ٣٢٥ الخطأ غير العمدى
- ٣٢٦ الفرض الأول - أحد الخطأين يستغرق الخطأ الآخر
- ٣٢٦ الحالة الأولى : أحد الخطأين يفوق الآخر في جسامته
- ٣٢٦ الصورة الأولى (الخطأ المتعمد)
- ٣٢٦ أ :- اذا كان الخطأ المتعمد هو خطأ المسئول عن الحقوق المدنية " المدعى عليه
- ٣٢٧ ب :- اذا كان الخطأ المتعمد هو خطأ المضرور نفسه
- ٣٢٧ الصورة الثانية

- ٣٣٠ الحالة الثانية : أن يكون أحد الخطأين نتيجة الخطأ الآخر
- ٣٣١ تقدير أثر خطأ المضرور في وقوع الضرر
- ٣٣٤ مناط حجية الحكم الجنائي بالبراءة المؤسسة على خطأ المجنى عليه
- ٣٤٠ الفرض الثاني - استقلال كل من الخطأين عن الآخر
- ٣٤٤ تعدد المسؤولين في المسؤولية في حالة وقوع خطأ من كل من المدعى عليه والغير
- ٣٥٠ ثالثاً : خطأ الغير
- ٣٥٣ طبيعة الدفع بقيام السبب الأجنبي
- ٣٥٥ قسمة التعويض في حالة ما اذا كان خطأ الغير وخطأ المدعى عليه مفترضاً
- ٣٥٨ تقسيم التعويض في حالة تعدد المسؤولين اذا كان الخطأ مفترضاً في جانب المدعى عليه ولكن الغير هو الذي ارتكب الخطأ
- ٣٥٩ قسمة التعويض في حالة المساهمة في الخطأ من المصاب والغير والمدعى عليه
- ٣٦٠ قسمة التعويض في حالة ما اذا كان هناك خطأ مفترض من احد المساهمين فيه
- ٣٦٢ توزيع المسؤولية في حالة الخطأ المشترك بين المضرور وحارس الأشياء
- ٣٦٣ إذا استغرق خطأ التابع خطأ المضرور تحققت مسؤولية المتبوع عن جميع الأضرار التي أحدثها الخطأ المنتج الفعال لتابعه

- ٣٦٤ تحديد الغير الذي يعتبر فعله سبباً أجنبياً
- ٣٦٤ ولكن يثور التساؤل عن من هو المقصود بالغير ؟
- ٣٦٥ هل يشترط تحديد الغير ؟
- ٣٦٧ موقف القضاء من تحديد شخص الغير :
- ٣٦٩ هل يشترط مقاضاة الغير ؟
- ٣٧٠ تسلسل الأضرار :
- ٣٧٨ هل يمتد الحق لغير من وقع عليه الفعل الضار للمطالبة بالتعويض المادي
- ٣٨٢ معيار الضرر المباشر :
- ٣٨٢ الضرر المباشر :
- ٣٨٢ الضرر المتوقع
- ٣٨٥ الأساس القانوني للمساءلة عن الضرر المباشر فقط
- ٣٩٠ مسئولية ناقص الأهلية عن التعاقد اذا لجأ لطرق احتيالية لاختفاء نقص اهليته
- ٣٩٢ لا يجوز الاتفاق على الاعفاء من المسئولية التقصيرية أو التخفيف منها
- ٣٩٤ مسئولية المتبوع .

أساس مسئولية المتبوع :

٣٩٥

يكفى مساءلة المتبوع بأن يثبت وقوع خطأ من تابع له ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه ٣٩٨

العبرة في تحديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع ٤٠٢

يكفى مساءلة المتبوع بأن يثبت وقوع خطأ من تابع له ولو أخطأ المضرور في تعيين التابع الذى وقع منه الفعل غير المشروع ٤٠٢

هل تعدد ارتكاب التابع الفعل غير المشروع ينفى مسئولية المتبوع ٤٠٦

إذا استغرق خطأ التابع خطأ المضرور تحققت مسئولية المتبوع عن جميع الأضرار ٤٠٩
التي أحدثها الخطأ المنتج الفاعل لتابعه

للمضرور أن يرجع مباشرة على المتبوع بتعويض الضرر الناشئ عن أعمال تابعه ٤١١
غير المشروعة دون حاجة لإدخال التابع في الدعوى ولا تلتزم المحكمة في هذه الحالة بتنبية المتبوع في إدخال تابعه

للمحكمة إسباغ التكييف الصحيح للدعوى غير ملزمة بتنبية الخصوم إلى ذلك ٤١١

حق التابع أن يتمسك في مواجهة متبوعه باشتراكه في الخطأ الذى سبب الضرر ٤١٣
بُغية تقسيم التعويض بينهما بنسبة خطئه

مناط الرجوع بدعوى الضمان على التابع في الخطأ المرفقى ٤١٥

مطالبة المضرور للمتبوع بالتعويض مطالبة قضائية وإن كانت تقطع التقادم بالنسبة ٤١٨ للمتبوع إلا أنها لا تقطعه بالنسبة للتابع

الحكم بالتعويض المؤقت على التابع وأثره على تقادم دعوى المضرور على متبوعه ٤٢١ "المسئول عن الحقوق المدنية"

النوع الثاني من أنواع المسؤولية التقصيرية المسؤولية المقامة على اساس الخطا ٤٢٤ المفترض

(2) مسؤولية من تجب عليه الرقابة قانونا أو اتفاقا : ٤٢٤

تحقق مسؤولية متولى الرقابة ٤٢٥

أساس مسؤولية متولى الرقابة ٤٢٥

الإلتزام برقابة القاصر ٤٢٦

عبء إثبات ان القاصر يعيش في كنف من يقوم على تربيته ٤٢٦

(٢) مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه ٤٢٧

مدى جواز قيام المسؤولية الشخصية ومسئولية المتبوع معاً ؟ ٤٢٩

(٣) مسؤولية حارس الحيوان ٤٢٩

المقصود بالحيوان ٤٣٠

- ٤٣٠ حارس الحيوان
- ٤٣٠ المناطق في قيام الحراسة على الحيوان
- ٤٣٠ الضرر الذي تضمنه الحراسة :
- ٤٣١ شروط تحقق المسؤولية :
- ٤٣٢ أساس المسؤولية
- ٤٣٣ نفى مسؤولية حارس الحيوان
- ٤٣٣ ٤ (مسؤولية حارس البناء
- ٤٣٣ متى تتحقق المسؤولية من تهدم البناء؟
- ٤٣٤ من هو حارس البناء ؟
- ٤٣٤ المقاول الذي قام بتشديد البناء يعتبر حارساً عليه حتى يسلمه لمالكه .
- ٤٣٤ تعدد ملاك البناء
- ٤٣٤ الملتزم بصيانة البناء المؤجر .
- ٤٣٥ ما المقصود بالبناء ؟

- ٤٣٥ العقار بالتخصيص كالمصاعد لا يعتبر بناء
- ٤٣٥ تهدم البناء الذي أحدث الضرر
- ٤٣٥ ما يعتبر تهدماً :
- ٤٣٦ ما لا يعتبر تهدماً :
- ٤٣٦ المطالبة بدفع خطر تهدم البناء
- ٤٣٦ على من يقع هذا الإلتزام ؟ وحكم نكوله عن درء الخطر
- ٤٣٧ المسؤولية عن تهدم البناء تختلف عن المسؤولية الشيئية
- ٤٣٨ مسؤولية حارس البناء لحماية غير المتعاقدين معه
- ٤٣٨ مسؤولية حارس البناء تختلف عن المسؤولية عن أعمال الهدم والبناء
- ٤٣٩ الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية عن تهدم البناء
- ٤٣٩ ما يثبتته المضرور
- ٤٣٩ ما يثبتته حارس البناء
- ٤٣٩ نطاق الخطأ المفترض
- ٤٤٠ الخطأ المفترض لا يقوم عند قيام علاقة عقدية

- ٤٤٢ اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى المسؤولية
- ٤٤٢ الاختصاص المحلى في دعوى المسؤولية التقصيرية المرفوعة أمام القضاء المدنى
- ٤٤٣ تقادم دعوى التعويض المؤسسة على مسؤولية حارس البناء
- ٤٤٤ (٥) مسؤولية حارس الأشياء
- ٤٤٤ شروط تحقق المسؤولية الشيئية
- ٤٤٤ مفهوم الشئء
- ٤٤٥ مفهوم الحراسة
- ٤٤٥ من هو حارس الأشياء الذى يفترض الخطأ في جانبه ؟
- ٤٤٥ أساس المسؤولية
- ٤٤٦ ما الذى يثبتته المضرور :
- ٤٤٧ حجية الحكم الجنائى على المسئول عن حارس الأشياء
- ٤٤٨ حالات تقادم دعوى المسؤولية الناشئة عن حراسة الأشياء
- ٤٥٠ التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ يسرى على أنواع المسؤولية الثلاث

٤٥٢	التضامن والتضام
٤٥٢	تعريف التضامن والتضام
٤٥٢	أسس التضامن
٤٥٢	صور التضامن
٤٥٣	العناصر التي يقوم عليها الإلتزام التضامى
٤٥٤	المدينين في التضامن والتضام
٤٥٤	شروط قيام التضامن في المسؤولية
٤٥٥	أثر قيام التضامن
٤٥٥	أثر قيام التضام
٤٥٦	الآثار الثانوية للتضامن
٤٥٧	اثار التضامن على علاقة المدينين بعضهم ببعض
٤٥٧	التضامن في دعوى التعويض
٤٥٨	القضاء بالتعويض المؤقت على سبيل التضامن
٤٥٨	حجية حكم التعويض المؤقت على تقادم دعوى التعويض ضد شركة التأمين

- ٤٥٨ استقلال المتضامنين في الخصومة
- ٤٥٩ التضامن في قانون التأمين الإجبارى رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧
- ٤٥٩ ما الفرق بين التضامن والتضامم في القانون المدني
- ٤٦١ حجية التعويض المؤقت ومدى جواز الجمع بين المسئوليتين في التضامن
- ٤٦١ المآخذ القضائية على تسبيب بعض أحكام التضامن
- ٤٦٨ مفهوم التعويض في التقنين المدني
- ٤٧٢ وظائف التعويض
- ٤٧٢ خصائص التعويض الإصلاحي
- ٤٧٣ خصائص التعويض الرادع
- ٤٧٤ التحديد القانون للمسئولية
- ٤٧٤ التعويض الاتفاقي
- ٤٧٥ التعويض القضائي
- ٤٧٦ معايير التعويض القضائي
- ٤٧٦ ١:- قصر التعويض في المسئولية العقدية على المضرر المتوقع

- ٤٧٦ ٢.: تحديد الضرر المتوقع
- ٤٧٩ ٣.: النص على عدالة التعويض
- ٤٨٠ الاثبات في دعوى المسؤولية
- ٤٨٠ عبء اثبات الخطأ
- ٤٨٩ عبء اثبات الضرر
- ٤٨٩ حالات استثنائية يعفي القانون المدعى من اثبات الضرر
- ٤٨٩ ١ : - قرينة قانونية قابلة لإثبات العكس على أن هناك ضرراً وقع
- ٤٩٠ ٢ : - قرينة قانونية قابلة لإثبات العكس على وقوع الضرر
- ٤٩٢ عبء اثبات السببية :
- ٤٩٥ وسائل وأدلة اثبات المسؤولية
- ٤٩٦ أولاً . شهادة الشهود :
- ٤٩٧ الدليل لا ارتباط له بالمسئولية في حد ذاته :
- ٤٩٧ وجوب مراعاة القاعدة المنصوص عليها في المادة ٦٠ من قانون الاثبات في اثبات
- التصرفات القانونية المدنية

مبدأ الثبوت بالكتابة

٤٩٩

٥٠٠

الشروط الواجب توافرها للقول بتوافر مبدأ ثبوت بالكتابة

٥٠٠

أثر تكملة مبدأ الثبوت بالكتابة بالشهادة أو القرائن القضائية

٥٠٢

نفي مضمون مبدأ الثبوت بالكتابة بالبيئة والقرائن

٥٠٣

في مجال المسؤولية العقدية يتعين التفرقة بين اثبات العقد واثبات المسؤولية

٥٠٣

في حالة ما اذا دفع المدعى عليه مسؤوليته العقدية بتصرف قانوني من شأنه أن

يحدث أثراً فإنه يتقيد في اثباته بالدليل الكتابي

٥٠٤

جواز اثبات المسؤولية التقصيرية بشهادة الشهود

٥٠٥

محاضر الشرطة

٥٠٩

الإثبات بالقرائن

٥٠٩

القرائن القانونية في المسؤولية المدنية

٥١١

القرائن القضائية

جواز الاستدلال بالأحكام القضائية في دعوى أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها كقرينة ٥١٢

وليست كحجية قبله

- ٥١٣ الإقرار كأحد أدلة الإثبات في دعاوى المسؤولية المدنية
- ٥١٤ شروط صحة الإقرار
- ٥١٦ إقرار الوكيل بحق للغير قبل الموكل يستلزم وكالة خاصة
- ٥١٧ اليمين الحاسمة
- ٥١٩ جواز توجيه اليمين إلى ممثل الشخص الاعتباري
- ٥٢٠ يجوز للقاضي أن يستند في أسباب الحكم بالمسئولية الى أمور حصلها من خبرته بالشئون القانونية التي يفترض علم الكافة بها
- ٥٢٢ اذا قدم احد الخصوم مستندا للتدليل على قيام المسئولية أو نفيها ولم يتناوله الحكم في أسبابه فانه يكون مشوبا بالقصور
- ٥٢٢ مناط قبول المحررات والمستندات المكتوبة بغير اللغة العربية
- ٥٢٣ إذا قدم المضرور دليلا على أحد عناصر الضرر وطرحته المحكمة
- ٥٢٣ حُجية الأمر المقضي في إثبات المسئولية
- ٥٢٨ تفرق بين حُجية الامر المقضي وقوة الامر المقضي
- ٥٣٠ شروط حجية الأمر المقضى
- ٥٣٣ شروط الواجب توافرها في الحق المدعى به

- ٥٣٥ نجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية
- ٥٣٩ مروط التقيد بحجية الحكم الجنائي
- ٥٤٠ الأوامر الجنائية
- ٥٦٢ ما يتقيد به القاضي المدني من الحكم الجنائي
- ٥٧٩ عدم تقيد القاضي الجنائي بالحكم المدني
- ٥٨٣ الخطأ المفترض والخطأ واجب الإثبات
- ٥٨٧ خطأ المجنى عليه
- ٥٩١ الخطأ المدني والخطأ الجنائي
- ٥٩٢ حالات خاصة بجرائم الخطأ غير العمدى
- ٥٩٨ دعاوى المسؤولية عن عمل الغير
- ٥٩٩ الوصف القانونى للجريمة
- ٦٠٠ نسبة الجريمة إلى فاعلها
- ٦٠١ وقف الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية
- ٦٠٢ شروط وقف السير في الدعوى المدنية

- ٦٠٧ وقف الدعوى تعليقاً
- ٦٠٩ انقطاع سير الخصومة
- ٦٠٩ سقوط الخصومة وانقضاءها
- ٦١٠ الحكم الجنائي بالبراءة وما يثيره من مشكلات
- ٦١٠ (١) البراءة لعدم وقوع الفعل من المتهم
- ٦١٠ (٢) البراءة لانتفاء الخطأ الجنائي
- ٦١٢ (٣) الحكم بالبراءة لانتفاء علاقة السببية
- ٦١٣ (٤) البراءة لوجود سبب من أسباب الإباحة
- ٦١٤ (٥) البراءة لوجود مانع من موانع العقاب
- ٦١٥ (٦) الحكم بالبراءة لامتناع المسؤولية الجنائية
- ٦١٦ (٧) الحكم بالبراءة لرضاء المجنى عليه
- ٦١٨ (٨) البراءة للتشكك في الأدلة وعدم كفايتها
- ٦١٩ مناقضة الحكم في الدعوى المدنية مبررات البراءة في الدعوى الجنائية إثباته توافر
ركن الخطأ رغم نفي الحكم الجنائي له مخالفة لحجية الحكم الأخير.

- ٦٢٠ الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية
- ٦٢٤ الحكم بانقضاء العقوبة الجنائية وبرد الاعتبار
- ٦٢٤ حجية الحكم فيما تضمنه من تحديد الإختصاص بنظر الدعوى
- ٦٢٧ قضاء المحكمة الجنائية برفض طلب التعويض المؤقت لإنتفاء الخطأ يحوز حجية بالنسبة لأي تعويض آخر عن نفس الفعل غير المشروع
- ٦٢٨ الحكم الجنائي بالإدانة لا يمنع المحكمة المدنية من بحث سبب الالتزام ما دام لا تأثير له في قيام الدعوى الجنائية
- ٦٢٩ قضاء المحكمة الجنائية بعدم قبول الدعوى المدنية في الجنحة المباشرة لإقامتها بعد الميعاد ، لا يعد مانعا من رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية للقضاء في موضوعها
- ٦٣٠ قضاء المحكمة المدنية برفض دعوى التعويض على المسئول الذي قُضى بإدانة تابعه بزعم أن خطأ المجني عليه قد استغرق خطأ المسئول يُعد مناقضة لحجية الحكم الجنائي بإدانة المسئول
- ٦٣١ للمحكمة المدنية أن تُنقص التعويض بمقدار مساهمة المجني عليه في الخطأ دون أن يُعد ذلك مناقضة لحجية الحكم الجنائي بإدانة المسئول

٦٣٣ حُجْية الحكم الجنائي بإدانة التابع لا تحول دون حقه في التمسك في دعوى الضمان أو الرجوع بخطأ متبوعه واشتراكه في احداث الضرر بُغْيَة تقسيم التعويض بينهما بنسبة خطئه

٦٣٤ حُجْية الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أمام المحاكم المدنية

٦٣٦ عدم الاعتداد بحُجْية الأحكام الجنائية الصادرة من المحاكم العسكرية الشرطية لعدم دستوريتها

٦٣٨ ورود الطلبات مجملة في ختام صحيفة الدعوى

٦٣٨ حدود وواجبات المحكمة الاستئنافية في دعاوى المسؤولية

٦٣٩ محكمة الاستئناف إن هي اقتضت على تعديل مبلغ التعويض المحكوم به من محكمة أول درجة لا تكون ملزمة أن تورد بأسباب حكمها بياناً للضرر الذي أصاب المضرورين متى كان الحكم المستأنف قد تضمن هذا البيان ولو خلا الحكم الاستئنافي من إحالة صريحة إليه.

٦٣٩ لا يجوز للمضرور أن يطلب في الاستئناف الحكم له بتعويض عن ضرر لم يطلبه أمام محكمة أول درجة

٦٤٤ هل استئناف الحكم في الطلب الأصلي يطرح على المحكمة الاستئنافية الطلب الاحتياطي والعكس أم لا

٦٤٨ استئناف الدعوى الأصلية لا يطرح على محكمة الاستئناف الدعوى الفرعية

٦٥٢ اذا عدل الحكم الاستئنافي مقدار التعويض فانه يتعين عليه تسبيب هذا الجزء الذي شمله التعديل

٦٥٢ الحكم ابتدائياً بإلزام المتبوع وتابعه متضامين بتعويض المضرور استئناف المتبوع وحده هذا الحكم والقضاء بإلزامه بتعويض أقل مما قضى به ابتدائياً لا يتضمن إساءة للمتبوع باستئنافه

٦٥٤ تقادم دعوى المسؤولية

تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع

٦٥٤ الأعمال التحضيرية

٦٥٥ الحالة الأولى : التقادم الثلاثي

١ :- ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه

٦٥٨ ٢ :- تسقط الدعوى في كل حال بعد مضي خمس عشرة سنة من يوم وقوع الضرر

٦٥٩ الحالة الثانية :- اذا كون الفعل الضار يُشكل جريمة جنائية

وجوب وقف الدعوى المدنية لحين صدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية " قاعدة ٦٦٥ الجنائي يوقف المدني "

النص القانوني

طبيعة هذه القاعدة ٦٦٥

شروط تطبيق القاعدة ٦٦٧

طبيعة المسؤولية التي يستند اليها المضرور لا تمنع المحكمة من تطبيق المسؤولية ٦٧٣ التي تتفق وصحيح القانون

تغيير سبب الدعوى وحق محكمة النقض في إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ٦٧٤

٢: أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت فعلاً أمام المحكمة الجنائية ٦٧٦

مدى سلطة المحكمة المدنية في وقف السير في الدعوى المدنية لحين الفصل في ٦٧٨ التحقيقات الجنائية

٣: أن يكون الفعل المكون للجريمة سابقاً في وقوعه على رفع الدعوى المدنية ٦٧٨

هل يلزم لتطبيق القاعدة سبق رفع الدعوى الجنائية على تاريخ رفع الدعوى المدنية ٦٧٩

مناطق تطبيق القاعدة عند تعدد المتهمين في الدعوى الجنائية ٦٨٠

زوال المانع القانوني لوقف الدعوى المدنية من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية ٦٨٣

- ٦٨٦ زوال اثر رفع الدعوى في قطع التقادم
- ٦٩٠ لا يسرى التقادم بالنسبة للدعوى المدنية الا منذ التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الجنائي باتا
- ٦٩٣ الاجراء القاطع لتقادم دعوى المسؤولية يتعين أن يكون صحيحا
- ٦٩٧ مدة تقادم التعويض عن إجراء معين قضت المحكمة بسقوطه أو بطلانه تبدأ من تاريخ الحكم النهائي بالسقوط أو البطلان
- ٧٠٠ التعويض المؤقت يقطع سريان التقادم بالنسبة للتعويض الكامل
- ٧٠١ رفع الدعوى الجنائية على التابع يوقف سريان التقادم في الدعوى المدنية بالنسبة للمتبع
- ٧٠٢ تقادم الدعوى التي يرفعها المتبع على تابعه
- ٧٠٥ مطالبة المضرور للمتبع بالتعويض لا تقطع التقادم بالنسبة للتابع
- ٧٠٧ حلول المتبع محل المضرور في ذات حقه وخصائصه وتوابعه لدى رجوع على تابعه بما قضى عليه به من تعويض للمضرور
- ٧٠٩ عدم سريان التقادم الثلاثى على التعويض الذى يطالب به مالك العقار أو ذوى الشأن عن نزع ملكيته دون اتباع الإجراءات القانونية

التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني لا يسرى على موظفي الحكومة ٧١٠
وعمالها في حالة اخلالهم بالتزاماتهم لدى الدولة

لا يسرى التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني على الدعاوى ٧١٥
الناشئة عن عقد العمل

دعوى العامل بوقف تنفيذ قرار الفصل لا تقطع مدة تقادم دعوى التعويض عن الفصل ٧١٦

رفع الدعوى أمام القضاء المستعجل لا يقطع التقادم ٧١٧

رفع الدعوى على غير ذي صفة لا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة لصاحب الصفة ٧٢٢
الا من تاريخ اختصاصه اختصاصاً صحيحاً

مجرد سقوط الحق في ابطال العقد لحصوله نتيجة اكراه لا تتقادم به حتما دعوى ٧٢٦
التعويض عن الأضرار الناتجة عن هذا الاكراه باعتباره عملاً غير مشروع

يجوز الحكم بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي قبل المتدخل في في الدعوى تدخلا ٧٢٦
مجموعياً

يجوز التمسك بالتقادم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ٧٢٨

الدفع بالتقادم لا يتعلق بالنظام العام ٧٢٨

عبء إثبات التقادم ٧٢٩

- ٧٣١ الدفع بالتقادم دفع موضوعي
- ٧٣١ النزول عن الدفع بالتقادم
- ٧٣١ انقطاع مدة تقادم دعوى التعويض
- ٧٣٢ الدفع بالتقادم المُسقط قاصر على ذى المصلحة فيه
- ٧٣٢ تقديم عريضة أمر الأداء قاطع للتقادم
- ٧٣٣ عدم تناول الحكم الرد على الدفع بالتقادم
- ٧٣٣ استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه من المسائل المتعلقة بالواقع الذى تستقل به محكمة الموضوع متى كان تحصيلها سائغاً
- ٧٣٨ تطبيقات مختلفة لفكرة الخطأ
- ٧٣٨ التمييز بين الخروج عن الحق والتعسف في استعمال الحق
- ٧٣٩ الخروج عن حدود الرخصة أو عن حدود الحق
- ٧٤٢ حوادث النقل والسيارات والسكك الحديدية وغيرها من وسائل النقل
- ٧٤٣ حوادث وإصابات العمل وتطبيقات قانون التأمين الإجتماعى رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
- ٧٤٣ الفئات التي يسرى عليها قانون التأمين الإجتماعى وتشملها التغطية التأمينية وضوابطها

- ٧٤٧ نطاق سريان تأمينات إصابة العمل
- ٧٤٨ التغطية التي يشملها هذا التأمين
- ٧٤٨ المقصود بإصابة العمل
- ٧٤٩ مدى استحقاق العامل التعويض قبل صاحب العمل رغم تقاضيه أجر أو معاش
إصابة العمل من هيئة التأمينات الاجتماعية
- ٧٥٠ الحقوق والتعويضات المستحقة عن إصابة ووفاة العاملين في الخارج
- ٧٥٣ الجمع بين مبلغ التأمين الإجتماعي وبين التعويض عن الضرر
- ٧٥٤ الإعفاء من المسؤولية الناشئة عن حوادث العمل
- ٧٥٥ تكييف دعوى المسؤولية الناشئة عن إصابة العمل
- ٧٥٥ الإثبات في دعوى المسؤولية عن إصابات العمل
- ٧٥٦ إلزام صاحب العمل بالإبلاغ عن حوادث العمل
- ٧٥٧ جزاء الإخلال بالتزام صاحب العمل أو المشرف على العمل إبلاغ الشرطة
- ٧٥٨ استخلاص قيام علاقة العمل
- ٧٥٨ تقادم دعوى التعويض عن حوادث العمل

الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى

٧٥٩

٧٦٠ وعن مسئولية وزارة الداخلية عن فقد وتبديد منقولات زوجية مُحفظ عليها لدى مخازن أحد أقسام الشرطة ، والدفع بنهبها في أحداث ثورة يناير وتخطئه الحكم في اعتداده بحجية حكم جنائى والتفاتة عن الدفع بعدم اقتحام قسم الشرطة في تلك الأحداث

الخطأ فى الألعاب الرياضية

٧٦٢

حدود سلطة التأديب

٧٧١

٧٧٢ المسئولية التقصيرية التي تنشأ عن حرية النشر والصحافة وحدود النقد المباح

٧٧٨ المسئولية التقصيرية التي تنشأ عن انتهاك حظر الطعن في الأعراض

٧٨٠ ثبوت المسئولية التقصيرية للأشخاص الاعتبارية من المؤسسات الصحفية أو القنوات الفضائية أو المواقع الإلكترونية

٧٨١ التساؤل عن مدى حق الأشخاص الاعتبارية في التعويض عن الاضرار الأدبية الناشئة عن التشهير بالسمعة

٧٨٣ حظر نشر أو بث أخبار كاذبة، من شأنها تكدير الرأي العام

٧٨٣ حظر التعرض لحياة المواطنين الخاصة

٧٨٤ قرارات حظر النشر في القضايا

٧٩٠ حق المجنى عليه في الادعاء مدنياً عن الأضرار المادية والأدبية

٧٩٣ المسؤولية التقصيرية الناشئة عن استعمال برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير لربطها بمحتوى مناف للآداب العامة ، أو لإظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه

٧٩٣ المقصود بالآداب العامة

٧٩٦ المقصود بالمساس بالشرف والإعتبار

٧٩٧ عناصر الشرف والإعتبار

٧٩٧ الأهلية للشرف والإعتبار

٧٩٨ المسؤولية التقصيرية الناشئة عن انتهاك الحق في الشرف والإعتبار

٨٠٢ المسؤولية التقصيرية الناشئة عن انتهاك حرمة الحياة الخاصة

٨٠٢ صور وحالات الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة

الصورة الأولى وقوع الاعتداء على المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري

٨٠٨ الصورة الثانية انتهاك حرمة الحياة الخاصة

المقصود بالحق في الحياة الخاصة

- التساؤل عن أثر نزول المتهم عن الحماية المقررة للحق في الخصوصية بموافقته ٨١٣
على منح مأمور الضبط القضائي كلمة المرور للدخول إلى الموقع أو الحساب
الخاص أو البريد الإلكتروني على الدليل المستمد من هذا الإجراء
- نطاق المسؤولية التقصيرية التي تنشأ عن انتهاك حرمة الحياة الخاصة ٨١٦
- المسئولية التقصيرية الناشئة عن انتهاك حرمة المسكن ٨١٩
- المسئولية التقصيرية الناشئة عن انتهاك حرمة المراسلات والمحادثات ٨٢٥
- المسئولية التقصيرية الناشئة عن انتهاك الحق في حرمة الحياة العائلية ٨٢٩
- المسئولية التقصيرية التي تنشأ عن انتهاك الحق في حرمة الحياة الصحية ٨٣١
- المسئولية التقصيرية التي تنشأ عن انتهاك الحق في حرمة الحياة المهنية وأسرارها ٨٣٤
- الصورة الثالثة من صور الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة ارسال رسائل إلكترونية ٨٣٧
بكثافة لشخص معين دون موافقته
- الفرق بين الخطأ التقصيري في هذه الحالة وبين الخطأ التقصيري الناشئ عن التحرش ٨٣٧
الجنسي الإلكتروني
- الصورة الرابعة من صور الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة : منح بيانات شخصية ٨٤١
إلى نظام أو موقع إلكتروني لترويج السلع أو الخدمات دون موافقته

٨٤٤ الصورة الخامسة من صور الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة:

المسئولية التقصيرية التي تنشأ عن نشر معلومات أو أخباراً أو صوراً وما في حكمها ، تنتهك خصوصية أى شخص دون رضاه ، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة أو غير صحيحة

٨٤٦ المسئولية التقصيرية التي تنشأ عن ربط محتوى معلوماتي منافع للأدب بمعطيات شخصية للغير

٨٥٤ مدى جواز الإثبات بالقرائن في دعاوى المسئولية التقصيرية الناشئة عن الجرائم المعلوماتية

٨٥٦ إساءة استعمال حق التقاضي (التقاضى الكيدى)

٨٥٩ الاعتداء على حقوق المؤلف

٨٦٠ القيود التي ترد على حق المؤلف

٨٦٥ الأخطاء القضائية

٨٦٩ المسئولية عن الأخطاء الفنية في مزاوله المهنة

٨٧٤ تقدير الخطأ وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والإصابة

مسئولية المهندس المعماري والمقاول عن عيوب البناء والضمان العشري للمباني ٨٧٦
والمنشآت التي يشييدها

نطاق تلك المسؤولية ٨٧٦
أولاً،:- من حيث الأشخاص

الأشخاص المسئولون عن تلك المسؤولية ٨٧٦

ضرورة وجود عقد مقالة ٨٧٧

ضرورة انعقاد عقد المقالة مع رب العمل ٨٧٧

من هو المهندس المعماري ٨٧٨

تعدد المهندسين المعماريين ٨٧٨

من هو المقاول ٨٧٨

تعدد المقاولين ٨٧٨

المقاول من الباطن ٨٧٩

عمال المقاول ومعاونيه ٨٧٩

طبيعة الالتزام الذي يقع على عاتق المهندس المعماري ٨٧٩

- ٨٨١ الأشخاص المستفيدون من هذا الضمان
- ٨٨١ ١:- رب العمل
- ٨٨١ ٢:- الخلف العام
- ٨٨١ ٣:- الخلف الخاص
- ٨٨٢ مدى حق المشتري بعقد عرفى فى الاستفادة من مسئولية القواعد الخاصة المقررة فى رجوعه على المهندس المعماري أو المقاول فيما قد يظهر فى البناء من عيوب
- ٨٨٣ ثانياً : من حيث الأعمال
- ١- طبيعة الأشياء محل الأعمال
- ٨٨٤ ٢. خطورة الضرر
- ٨٨٤ ثالثاً : نطاق الضمان " المسئولية من حيث الضرر
- ٨٨٥ عيوب البناء
- ٨٨٥ شروط العيب الموجب للضمان
- ٨٨٦ سبب الضمان الذى يرجع إلى التصميم
- ٨٨٧ مسئولية المقاول عن عيوب التصميم

٨٨٨	مدة الضمان
٨٨٩	إثبات تسلم العمل
٨٨٩	عبء الإثبات
٨٨٩	كيفية الاثبات
٨٩٠	الطبيعة القانونية لمدة الضمان
٨٩٠	جزاء الضمان (أثر قيام الضمان)
٨٩١	انقضاء الضمان
٨٩٢	حظر الاتفاق على الإعفاء من الضمان أو الحد منه
٨٩٤	تضامن المقاول والمهندس المعماري في المسؤولية
٨٩٤	كيفية تقسيم نسبة التعويض في ضمان مسؤولية المهندس المعماري والمقاول
٨٩٨	خصائص ضمان مسؤولية المهندس المعماري
	١ :- افتراض المسؤولية بقوة القانون
٨٩٩	٢ :- تعلق المسؤولية بالنظام العام
٨٩٩	طبيعة الضمان العشري

- ٨٩٩ تقادم دعوى الضمان
- ٩٠٠ عبء إثبات التقادم
- ٩٠١ دعوى براءة الذمة من تكاليف ترميم البناء لا تخضع لتقادم دعوى ضمان البناء
- ٩٠٣ التقادم لا يتعلق بالنظام العام
- ٩٠٤ الدفع بالتقادم دفع موضوعي يجوز التمسك به لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية
- ٩٠٥ النزول عن التقادم
- ٩٠٥ عدم تناول الحكم الرد على الدفع بالتقادم
- ٩٠٥ انقطاع مدة تقادم ضمان البناء
- ٩٠٨ مدى قيام هذا الضمان نحو الغير
- ٩٠٩ بعض تطبيقات النقض
- ٩٣٦ المسؤولية المدنية الناشئة عن الأخطاء الطبية
- ٩٣٦ شروط قيام مسؤولية الطبيب
- ٩٣٦ تكييف العلاقة بين الطبيب والمريض
- ٩٣٧ الطبيعة القانونية للمسئولية الطبية
- ١٠٥٠ دار الاهرام للإصدارات القانونية

- ٩٤٠ حالات المسؤولية العقدية
- ٩٤٣ معيار العناية المطلوب بذلها من الطبيب في التزامه
- ٩٤٤ ماهية الخطأ الطبي
- ٩٤٥ الطبيب الذي يعمل في مستشفى عام
- ٩٥٠ التكيف القانوني لمسئولية الطبيب المعين من قبل مستشفى خاص او صاحب مشروع خاص
- ٩٥١ التأصيل القانوني لمسئولية المستشفى عن اخطاء الطبيب ومساعديه
- ٩٥١ مسئولية الطبيب عمن يساعده من الأطباء
- ٩٥٢ سلطة استخلاص عناصر المسئولية الطبية
- ٩٥٦ تحصيل الحكم خطأ الطبيب من أمره بنقل مريضة من مستشفى إلى آخر وهي على وشك الوفاة وقبل إحالتها إلى القسم المختص لفحصها واتخاذ ما يجب بشأنها مما أدى إلى التعجيل بوفاتها. تقوم به المسئولية الطبية
- ٩٥٩ مدى حجية الأحكام والقرارات التأديبية في دعوى المسئولية الطبية أمام المحاكم المدنية
- ٩٦٠ تقادم دعوى التعويض في المسئولية الطبية

- ٩٦٠ ضمانات الدفاع في دعاوى المسؤولية المدنية
- ٩٦١ حظر قبول أوراق او مذكرات دون اطلاع الخصم الآخر عليها
- ٩٦٢ ولكن يتحقق مبدأ المواجهة متى قُدمت المذكرات في جلسات المرافعة ولو كان الخصم مُتغيباً عنها
- ٩٦٤ إذا لم تصرح المحكمة عند حجز الدعوى للحكم بتقديم مذكرات أو مستندات فيمتنع قبول شيء من ذلك
- ٩٦٤ بطلان الحكم لقضائه استناداً إلى مذكرات أو مستندات قُدمت بعد فترة حجز الدعوى للحكم دون تصريح
- ٩٦٧ تقديم مذكرة مُعلنة للخصم ورده عليها لا يمنع المحكمة من قبولها
- ٩٦٩ هل إعادة تقديم مستند أمام المحكمة الإستئنافية أثناء حجز الاستئناف للحكم وتعويل الحكم عليه يُعد إخلالاً بحق الدفاع
- ٩٧٠ عدم كفاية اعلان الخصم بفحوى المستند رغم التصريح بتقديمه
- ٩٧١ بطلان الحكم لابتناؤه على مستند قُدم بعد قفل باب المرافعة دون أن يطلع عليه الخصم
- ٩٧٢ عدم اتاحة الفرصة بايداع دفاع لم يتمكن الخصم الآخر من الرد عليه

٩٧٤ حق المحكمة في استبعاد ما يقدمه لها الخصوم من طلبات أو مذكرات بعد قفل باب
المرافعة في الدعوى

٩٧٥ كفالة حق المواجهة بين الخصوم

٩٧٧ كفالة المواجهة عند رفع استئناف مقابل بمذكرة خلال فترة التصريح

٩٨٢ التزام المحكمة بعدم مَبَاغَةِ الخصوم بما لم تُتَحَ لهم فرصة مناقشته

٩٩١ واجب القاضي في الزام نفسه بمبدأ المواجهة بعدم مَبَاغَةِ الخصوم بواقع او تكييف
أو قانون لم يتح لهم فرصة مناقشته

٩٩٢ تقادم الحكم الصادر في دعوى المسؤولية

٩٩٢ التنازل عن الحكم

٩٩٤ صور التعبير عن التنازل عن الحكم

٩٩٥ الأثر المترتب على التنازل عن الحكم

٩٩٥ تنازل أحد المحكوم لهم في موضوع غير قابل للتجزئة

٩٩٧ خاتمة الكتاب

٩٩٨ السيرة الذاتية للمؤلف

١٠٠٠

الإصدارات المؤلف القانونية

١٠٠٢

الفهرس

الوافي
في المسؤولية المدنية
وتطبيقاتها في حوادث السيارات

المستشار
أحمد محمود موافي
نائب رئيس محكمة النقض

الجزء الثاني

طبعة ٢٠٢٤

الناشر
دار الأهرام للإصدارات القانونية
٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

الطبعة : ٢٠٢٤

رقم الإيداع : ٢٣٥٤٢-٢٠٢٤

الترقيم الدولي : ٠-٣-٨٦٦٥٤-٩٧٧-٩٧٨

الناشر : دار الأهرام للإصدارات القانونية

٦٦ ش قناة السويس - المنصورة

٠١٢٨١٠٠٠٠٣

جميع الحقوق محفوظة للناشر

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع

أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية

أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمات

الفهرس

٦	إهداء
٧	مقدمة
٩	تمهيد
١٢	فلسفة قانون التأمين الإجبارى رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ وطبيعة أحكامه ومدى تعلقها بالنظام العام
١٤	نطاق المسؤولية التي يُغطيها التأمين الإجبارى بالقانون ٧٢ لسنة ٢٠٠٧
١٥	التأمين الإجبارى يُغطى المسؤولية الناشئة عن فعل غير من صُرح له بقيادة السيارة .
١٦	التأمين الإجبارى يُغطى المسؤولية الناشئة عن استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها
١٨	التأمين الإجبارى يُغطى المسؤولية الناشئة عن الفعل غير المشروع لمجهول
١٨	نطاق المسؤولية التي يُغطيها التأمين الإجبارى بالقانون ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ من حيث أشخاص المستفيدين

١٩	لا يشترط في الحادث الذي يغطيه التأمين الإجبارى أن يقع أثناء تحرك السيارة أو سيرها
٢١	مدى إفادة قائد السيارة مرتكبة الحادث من التأمين الإجبارى
٢٣	مدى إفادة قائد الدراجة النارية الملحق بها صندوق من التأمين الإجبارى
٢٥	مدى جواز اللجوء قضائياً للمطالبة بمبلغ التأمين قبل شركة التأمين
٢٦	هل يشترط لرجوع المضرور على شركة التأمين عن حادث السيارة المؤمن عليها أن يستصدر قبل ذلك حكماً بتقرير مسؤولية المؤمن
٢٧	هل يلزم لرفع الدعوى للمطالبة بالتعويض قبل المسئول عن الحقوق المدنية سبق مطالبة الشركة المؤمن لديها بمبلغ التأمين
٢٩	هل قضاء المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ تستنفد به ولايتها ؟
٣١	تمسك شركة التأمين ببراءة ذمتها بالوفاء بالتزامها بأداء مبلغ التأمين طواعيةً دفاع جوهري
٣٣	على من يقع الإلتزام بمصروفات التقاضى عند المطالبة بمبلغ التأمين

٣٤	هل يلزم استصدار حكم جنائي بإدانة قائد السيارة لمطالبة شركة التأمين المؤمن لديها بمبلغ التأمين
٣٥	هل يلزم اختصام المسئول عن الحق المدني أو قائد المركبة المتسبب في الحادث في دعوى المطالبة بمبلغ التأمين ؟
٣٦	أثر انتظار الفصل في الجثة المحررة ضد قائد السيارة على تقادم دعوى المطالبة بالتأمين قبل شركة التأمين
٣٧	هل يلزم ثبوت علاقة السببية لاقتضاء مبلغ التأمين من شركة التأمين
٣٩	هل يجوز لشركة التأمين استئناف الحكم الصادر عليها والمؤمن له بالتعويض رغم عدم استئنافه من المؤمن له :
٤٠	التضامن بين شركات التأمين المشتركة في الحادث
٤٠	مدى حق المضرور في الجمع بين مطالبة المتسبب في الحادث والمسئول عن الحقوق المدنية وشركة التأمين بمبلغ التأمين وهل يُعد ذلك جميعاً بين تعويضين ؟

٤٢	أثر اللجوء إلى شركة التأمين للمطالبة بمبلغ التأمين هل يوقف مدد تقادم الدعوى أم لا ؟
٤٢	مدى خضوع تقادم دعوى المضرور في مواجهة شركة التأمين للوقف والإنقطاع
٤٧	يجوز أن تجتمع المسئوليتين الشيئية والمتبوع في مالك مركبة واحدة
٤٧	حُجية حُكم التعويض المؤقت
٤٩	لا تسرى القواعد العامة لعقد التأمين المنصوص عليها في القانون المدني على التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع الا فيما لم يرد فيه نص في قانون التأمين الاجباري رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧
٥٠	رخص تسيير المركبات
٥١	تعدد ملاك المركبة
٥١	انقضاء عقد التأمين الاجباري على السيارات
٥٢	حُجية حكم حصول أحد الورثة على مبلغ التأمين

٥٤	أثر حُجية حكم التعويض المؤقت على مدة تقادم الدعوى ونطاقه
٥٥	شروط التمسك بقوة الأمر المقضي
٥٦	تنازل المضرور عن حقه قبل شركة التأمين لا يستفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية
٥٦	الاختصاص بدعوى المطالبة بمبلغ التأمين الموجهة إلى شركات التأمين
٥٧	تقدير قيمة الدعوى المرفوعة من أكثر من مدعى بمقتضي سبب قانوني واحد تقديرها باعتبار قيمة المدعي به دون التفتات إلى نصيب كل منهم فيه
٥٩	مدى جواز استصدار أمر أداء لاقتضاء مبلغ التأمين
٦٠	مدى حق المسئول عن الحقوق المدنية في الرجوع على شركة التأمين بدعوى الضمان الفرعية
٦٢	أساس مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه تقوم على أساس خطأ
٦٢	أثر حُجية الحكم بالتعويض المؤقت الصادر قبل التابع على متبوعه
٦٣	مناطق حق محكمة الاستئناف في تعديل مبلغ التأمين وتسببيه
٦٣	قضاء محكمة النقض في الموضوع

٦٧	شرح مواد إصدار القانون
٦٧	القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ هو المُنظم لقواعد التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع
٧٠	فلسفة تحديد مقدار مبلغ التعويض
٧٣	هل دعوى المطالبة بمبلغ التأمين مُقدرة القيمة أم لا ؟
٧٤	الأثر المترتب على اعتبار دعوى المطالبة بمبلغ التأمين دعوى مُقدرة القيمة
٧٨	تقدير قيمة دعوى المطالبة بمبلغ التأمين في حالة تعدد المدعين
٧٩	دعاوى المُطالبة بمبلغ التأمين ضد صندوق التأمين الحكومي قابلة لتقدير قيمتها
٨١	المادة الثانية :سريان أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر وتعديلاته فيما لم يرد به نص في قانون التأمين الإجباري .
٨٩	تحويل وثائق تأمينات الممتلكات والمسئوليات بما لها من حقوق وما عليها من التزامات من شركة التأمين الأهلية المصرية إلى شركة مصر للتأمين
٩٤	رئيس مجلس الإدارة الشركة هو صاحب الصفة في تمثيلها في منازعاتها أمام القضاء والغير

٩٥	وجوب اعتماد أسعار تأمينات الحياة وشروط ونماذج وثائق التأمين من الهيئة العامة للرقابة على التأمين
٩٦	مناطق اختصاص هيئات التحكيم في وزارة العدل بنظر المنازعات التي تُثار بين إحدى شركات التأمين وأياً من الجهات الحكومية
٩٨	المادة الثالثة :إلغاء العمل بأحكام قانون التأمين الإجباري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥
٩٨	القانون واجب التطبيق في حال إبرام وثيقة التأمين في ظل قانون التأمين الإجباري الملغى بينما الحادث وقع في ظل القانون الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ ؟
١٠٥	المادة الرابعة : إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧
١٠٦	المادة الخامسة :. نشر القانون وتاريخ العمل بأحكامه .
١٠٩	ميعاد سريان العمل بأحكام القانون ٧٢ لسنة ٢٠٠٧
١١١	سريان الالتزام بالتأمين الإجباري على المركبة بعد تاريخ العمل بهذا القانون.
١١٥	شرح نصوص القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧

١١٥	طبيعة أحكام قانون التأمين الإجبارى رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧
١١٩	بطلان الشروط التعسفية المطبوعة في عقد التأمين
١٢٣	مناطق أعمال أثر الاتفاق على استثناء بعض الأخطار
١٣٠	نطاق المسؤولية المدنية التي يشملها التأمين الإجبارى
١٣٠	المادة الأولى) :التأمين الإجبارى هو أساس التأمين عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع ، نطاقه وفقاً لأحكام وثيقة التأمين
١٣٠	المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع
١٣٣	الحكمة من آلية التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات
١٣٦	مصدر التزام شركات التأمين بأداء مبلغ التأمين فى قانون التأمين الإجبارى .
١٣٧	الوثيقة مصدر التزام المؤمن
١٣٨	مجرد سداد ضريبة السيارة لا يعنى بالضرورة التأمين على مخاطرها
١٣٨	وجوب استظهار الحكم تاريخ إبرام الوثيقة وسريانها فى أسبابه
١٤٤	طبيعة المسؤولية التى تؤسس عليها دعوى التعويض قبل شركة التأمين وقبل

	المسئول عن الحقوق المدنية
١٤٦	مدى حجية الحكم الجنائي الصادر بالتعويض المؤقت على نطاق إلتزام شركة التأمين بمبلغ التأمين؟
١٤٧	مدى حجية الحكم الصادر على التابع في تقادم دعوى المضرور قبل متبوعه
١٥١	نطاق التزام شركات التأمين بأداء مبلغ التأمين المنصوص عليه في هذا القانون مقيد بما هو منصوص عليه في القانون
١٥٧	علاقات التأمين في حوادث المركبات
١٥٧	أولاً: العلاقة بين المؤمن والمؤمن له
١٥٧	١: التزامات المؤمن له
١٥٧	١: الالتزام بإحاطة المؤمن بظروف التعاقد
١٥٨	٢: التزام المؤمن بدفع القسط
١٥٨	٣: الالتزام بإخبار المؤمن بالحادثة
١٦٠	جزاء الإخلال بالإبلاغ عن الحادث خلال المدة المنصوص عليها في القانون

١٦٠	٢:- التزامات المؤمن (شركة التأمين)
١٦١	ثانياً:- العلاقة بين المؤمن والمضروب
١٦٢	مسئولية مالك المركبة على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه وحارس الأشياء
١٦٤	نطاق تطبيق أحكام قانون التأمين الإلزامي من المسؤولية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع
١٦٤	١:- أحكام قانون التأمين الإلزامي تتعلق بالنظام العام
١٦٦	٢:- نطاق تطبيق أحكام قانون التأمين الإلزامي من حيث نوع المركبة
١٦٦	أنواع المركبات
١٦٧	المقصود بمركبات النقل السريع
١٦٨	(١) سيارة خاصة:
١٦٨	(٢) سيارة أجرة :
١٦٩	(٣) سيارة نقل الركاب

١٦٩	(٤) سيارة نقل مشترك:
١٦٩	(٥) سيارة نقل
١٦٩	٢.: الجرار:
١٦٩	المقطورة
١٦٩	نصف المقطورة
١٧٠	٣. الدراجة الآلية
١٧٢	مركبات التوك توك
١٧٣	شروط ترخيص تسيير المركبات
١٧٥	مركبات النقل البطيء
١٧٧	مركبات المترو لا تعد سيارات فى حكم قانون المرور
١٧٩	مدى خضوع قائد أو ركاب الجرار الزراعى للتغطية التأمينية طبقاً لأحكام قانون التأمين الإجبارى.
١٨٤	نطاق المسئولية المغطاة والمستفيدين من التأمين الإجبارى

١٨٥	١: السيارة الخاصة .:
١٩٠	٢: باقى أنواع المركبات
١٩٢	نطاق المستفيدين من المسئولية المغطاة في ظل قانون التأمين الإلجبارى رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧
١٩٧	مدى استفادة عمال السيارة النقل من التغطية التأمينية وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧
١٩٨	نطاق التأمين الإلجبارى الذى ينظمه القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧
٢٠٤	الأخطار المغطاة
٢٠٤	١: الوفاة
٢١٧	٢: العجز الكلى المستديم
٢٢١	٣: العجز الجزئى المستديم
٢٣٧	التزام شركة التأمين بأداء مبلغ التأمين للمضرور المستحق له أو ورثته
٢٤٠	انتفاء حق المضرور في التأمين حالة شفائه من إصابته

٢٤٥	أثر حصول المضرور على حكم بالتعويض المؤقت ضد قائد السيارة مرتكبة الحادث المؤمن من مخاطرها لدى شركة التأمين رغم عدم تخلف عاهة أو عجز لديه
٢٤٦	٤.: الأضرار المادية التي تلحق بممتلكات الغير
٢٤٨	مدى حجية الحكم الجنائي الصادر بإلزام المسئول عن الحقوق المدنية أو المتسبب في الحادث بالتعويض المؤقت عن التلفيات على شركة التأمين
٢٥٠	التأمين الإجباري عن حوادث المركبات العابرة
٢٥٥	مناطق إلزام شركات التأمين بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات أن يكون مؤمناً من مخاطرها لديها وقت وقوع الحادث داخل جمهورية مصر العربية
٢٦٠	نطاق تطبيق قانون التأمين الإجباري على المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية من ناحية الأشخاص
٢٦٠	أولاً.: من ناحية الأشخاص الملزمون بالتأمين
٢٦٠	١.: مالك المركبة

٢٦١	٢: المنتفع بالمركبة والمستأجر لها
٢٦٣	عبء إثبات موافقة مالك السيارة لمرتكب الحادث على قيادتها بدون رخصة
٢٦٣	تمسك مالك السيارة بعدم مسؤوليته عن الحادث وأن مُرتكبه ليس تابعاً له
٢٦٥	٣: تجار السيارات وصناعها والقائمون على إصلاحها
٢٦٧	متى يبدأ إلزام مالك المركبة بالتأمين عليها وفقاً لأحكام هذا القانون ؟
٢٧٠	ثانياً : نطاق تطبيق القانون من حيث الأشخاص الذين يفيدون من التأمين الإلزامي الجديد
٢٧١	١: قائد أو مالك السيارة المُتسببة في الحادث
٢٧٧	أثر حجية حكم التعويض المؤقت على ثبوت مسؤولية شركة التأمين المؤمن لديها من مخاطر السيارة المتسببة في الحادث
٢٧٩	٢: زوج وأبناء قائد ومالك السيارة مرتكبة الحادث
٢٨٤	٣: استفادة عمال السيارة النقل من التغطية التأمينية وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧
٢٨٧	٤: شمول التغطية التأمينية ركاب الجرار الزراعي

٢٩٠	المقطورة ومدى مسؤولية الشركة المؤمن لديها على مخاطرها
٢٩٢	السبب المنتج الفعال عند تحديد المسؤولية المشتركة بين السيارة والمقطورة
٣٠٢	الدراجة النارية (الموتوسيكل)
٣٠٤	استفادة قائد الدراجة النارية الملحق بها صندوق من التغطية التأمينية طبقاً للقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧
٣٠٦	استفادة ركاب الدراجة النارية من أحكام قانون التأمين الإجباري
٣٠٩	التأمين الإجباري لا يُغطى الاضرار التي تلحق قائد الدراجة النارية
٣١٠	عدم جواز الجمع بين صفة المضرور وصفة المسئول عن الحقوق المدنية لا ينال وحق المضرور بالنسبة للتعويض عن الضرر الموروث
٣١٣	شركات التأمين الخاضعة لأحكام قانون التأمين الإجباري (المادة الرابعة)
٣١٤	إنشاء الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وتبعيةها ومقرها واختصاصاتها
٣١٤	تشكيل مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
٣١٦	اختصاصات الهيئة العامة للرقابة المالية
٣١٨	المقصود بشركات التأمين أو إعادة التأمين

٣١٨	ما يشمل التامين في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١
٣٢٠	القانون واجب التطبيق على شركات التأمين وإعادة التأمين فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١
٣٢٠	طبيعة شركات التأمين وشركات إعادة التأمين ورأس مالها .:
٣٢٣	وسيط التأمين واختصاصه وشروط قيده بسجل وسطاء التأمين أو إعادة التأمين
٣٢٤	خبراء المعاينة شروط قيدهم واختصاصهم
٣٢٦	شروط وإجراءات وقف نشاط إحدى شركات التأمين
٣٢٧	حالات شطب وإلغاء الترخيص بمزاولة نشاط التأمين أو إعادة التأمين
٣٢٩	السجلات التي يتعين على شركات التأمين إمسакها لكل فرع من فروع التأمين
٣٣٠	مكاتب تمثيل هيئات أو شركات التأمين أو إعادة التأمين الأجنبية
٣٣٥	وثيقة التأمين على المركبة وما يتعلق بها
٣٤١	المستندات التي تقبل لإثبات ملكية المركبة لدى إدارات المرور للترخيص
٣٤٢	الإجراءات الواجب إتباعها عند تغيير محل إقامة مالك المركبة المرخص له

٣٤٣	الإجراءات الواجب إتباعها عند نقل ملكية المركبة المرخصة
٣٤٧	مدة سريان الرخصة المركبة التي يسرى خلالها مفعول وثيقة التأمين الإجباري على المركبة
٣٤٩	أثر نقل ملكية المركبة على وثيقة التأمين
٣٥٣	أثر وفاة مالك المركبة على سريان وثيقة التأمين
٣٥٩	المدة التي تسرى خلالها وثيقة التأمين على المركبة
٣٧٠	(المادة السابعة) تحديد أسعار التأمين على المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع
٣٧٣	مدى تضمن وثيقة التأمين اشتراطات لمصلحة الغير
٣٧٥	(المادة الثامنة) استحقاق المضرور أو ورثة المجنى عليه مبلغ محدد للتأمين دون اللجوء للتقاضي .
٣٨١	طبيعة مبلغ التأمين الذي تلتزم شركة التأمين بأدائه للورثة
٣٨٣	المستندات الواجب تقديمها لصرف مبلغ التأمين
٣٨٣	الأوراق المطلوبة للحصول على مبلغ التأمين عن حالة الوفاة

٣٨٤	الأوراق المطلوبة لاستيفاء مبلغ التأمين في حالة العجز بنوعيه
٣٨٥	الأوراق المطلوبة لاستيفاء مبلغ التأمين عن الأضرار بالملكات
٣٨٦	جدول الحالات التي تشملها التغطية التأمينية والتعويضات المستحقة عليها
٣٨٦	١:- حالات الوفاة
٣٩٠	٢:- حالات العجز الكلى المستديم
٣٩٠	٣:- العجز الجزئي المستديم
٤٠١	الجهة المختصة بتحديد نسبة العجز
٤٠٢	وجوب استظهار محكمة الموضوع مدى الإصابات ومدى تخلف عجز عنها وطبيعته
٤٠٧	انتفاء حق المضرور في التأمين حالة شفائه من إصابته تنويه هام :- يستوي في أحقية المضرور بعجز جزئي في مبلغ التأمين أن يكون العجز نشأ فور الحادث أو تراخى وتفاقم بعده ولو بعد مضي سنة من وقوعه .
٤١١	٤:- الأضرار المادية للممتلكات

٤١٣	(المادة التاسعة): حق المضرور أو ورثته في الرجوع على المسئول عن الحقوق المدنية بما يجاوز مبلغ التأمين.
٤١٤	أثر اقتضاء المضرور مبلغ التعويض من شركة التأمين
٤١٦	دعوى المضرور المباشرة قبل شركة التأمين
٤١٦	حدود سلطة المحكمة في بحث هذه الدعوى وهل يستلزم إجابة المضرور لطلباته فيها ضد الشركة بحث عناصر المسؤولية ؟ وموقف الدعوى في حالة وجود دعوى جنائية قبل قائد السيارة أداة الحادث ، وهل الفصل فيها يتوقف على الفصل في تلك الجنحة ؟
٤١٨	موقف دعوى التأمين المباشرة في حالة وجود دعوى جنائية ضد قائد السيارة أداة الحادث ؟ هل يجب وقف الفصل فيها لحين الفصل في الدعوى الجنائية
٤١٩	تاريخ بدء سريان تقادم دعوى التأمين المباشرة في حالة وجود دعوى جنائية ؟
٤٢٤	نطاق مبلغ التأمين الذي يقضى به قضائياً على شركة التأمين
٤٢٧	مدى استحقاق فوائد على طلب مبلغ التعويض قضاءً
٤٢٩	مدى جواز اختصام شركة التأمين في دعوى رجوع المضرور على المتسبب في الحادث أو المسئول عنه .
٤٣١	تكييف دعوى مطالبة المضرور قبل شركة التأمين قضائياً

٤٣٥	مدى جواز إلزام شركة التأمين والمسئول عن الحقوق المدنية بالتضام
٤٣٩	أثر صدور حكم بالتعويض المؤقت للمضرور على تقادم دعواه قبل شركة التأمين
٤٤٠	اثر رفض التعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية وحجيته على حق المضرور أو ورثة المجنى عليه فى اقتضاء مبلغ التعويض من شركة التأمين
٤٤٢	اثر رفض التعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية وحجيته على دعوى التعويض المقامة أمام المحكمة المدنية ضد المتسبب أو المسئول عن الحادث
٤٤٤	مطالبة المضرور للمتبوع بالتعويض مطالبة قضائية وإن كانت تقطع التقادم بالنسبة للمتبوع إلا أنها لا تقطعه بالنسبة للتابع
٤٤٨	الحكم بالتعويض المؤقت على التابع وأثره على تقادم دعوى المضرور على متبوعه "المسئول عن الحقوق المدنية"
٤٥٢	الإختصاص المحلى بنظر دعوى التأمين المباشرة على شركة التأمين
٤٥٣	(المادة العاشرة): يتعين أداء مبلغ التأمين لوكيل المضرور بمقتضى توكيل خاص

٤٥٥	(المادة الحادية عشرة) : دور النيابة العامة في جرائم حوادث المركبات
٤٦٢	(المادة الثانية عشرة) : التزامات المؤمن قبل شركة التأمين عند وقوع الحادث
٤٦٣	الأخطار التي تشملها التغطية التأمينية بمقتضى وثيقة التأمين
٤٦٣	التزامات المؤمن
٤٦٤	التزامات المؤمن له
٤٦٦	(المادة الثالثة عشرة) : تعدد المشتركين في المسؤولية الموجبة للتعويض
٤٧١	دعوى الضمان الفرعية عند تعدد مسؤولية شركات التأمين
٤٧٢	كيفية تسوية مبلغ التأمين بين الشركات المسؤولة عن الحادث الموجب له.
٤٧٣	(المادة الرابعة عشرة) : تفاقم ضرر الحادث خلال سنة وتكملة مبلغ التأمين
٤٧٧	اختلاف وقت تحقق الضرر عن وقت الفعل المعتبر أساساً للمسؤولية التقصيرية ؟ هل تكون العبرة بوقت الفعل أم بوقت تحقق الضرر في إستحقاق التعويض ؟
٤٨٣	الضرر المتغير
٤٨٤	ما هو الوقت الذي يعتد به لتقدير الضرر في حالة اللجوء لاقتضاء مبلغ

	التأمين من الشركة ودياً ؟
٤٨٥	مناطق التغير والتفاهم الذي يرد على الضرر
٤٨٥	الأولى : تناقص الضرر
٤٨٦	ولكن يبدو التساؤل عن مدى استفادة المسئول في حالة تناقص الضرر بسبب أجنبي ؟
٤٨٦	الثانية : تفاهم الضرر
٤٩٥	الشروط الواجب توافرها لاستكمال التعويض عن الضرر المتغير .:
٤٩٥	الشرط الأول : أن يحدث تفاهم للضرر
٤٩٥	العبرة بتفاهم الضرر في قيمته و ليس في ذاتيته
٥٠٠	حالة تفاهم الإصابة العادية إلى عجز جزئي
٥٠٢	المعيار الزمني الذي يتعين الإعتداد به للوقوف على مدى توافر خضوع الإصابة البدنية للتغطية التأمينية من عدمه
٥٠٤	الشرط الثاني .: أن يثبت بشهادة طبية معتمدة أنّ تفاهم الضرر كان نتيجة الحادث

٥٠٦	الشرط الثالث : أن يحدث تفاقم الضرر خلال سنة من تاريخ وقوع الحادث .
٥٠٦	رأينا في مدة السنة
٥١٠	الشرط الرابع :. أن يثبت تفاقم الضرر بشهادة طبية مُعتمدة من وزارة الصحة موضحاً بها توصيف حالة العجز .
٥١١	ثبوت علاقة السببية بتقرير طبي معتمد
٥١٤	أثر حجية حكم التعويض المؤقت على ثبوت مسئولية شركة التأمين عن تفاقم الضرر
٥١٧	وفاة المجنى عليه قبل عرضه على الطب الشرعي
٥٢٣	حق الورثة في رفع دعوى التعويض عن الوفاة يبدأ من تاريخ الوفاة ولا يحول دون ذلك انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الحادث
٥٢٤	تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها
٥٢٧	خلافة المورث في خصومة دعوى التعويض
٥٢٩	مناط الحجية التي تمنع من إعادة نظر طلب التعويض عن الضرر
٥٣٣	أثر تصالح المضرور مع المسئول عن الحقوق المدنية علي حقه في مطالبة

	شركة التأمين بمبلغ التأمين
٥٣٥	أثر تصالح المضرور على مدى أحقيته في طلب التعويض عن تفاقم الضرر
٥٣٧	(المادة الخامسة عشرة) :تقديم دعوى التأمين الإجباري بالتقديم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني
٥٣٨	مدة تقديم دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن
٥٤٠	عدم جواز الاتفاق على تعديل مدة التقديم
٥٤٢	مبدأ سريان مدة التقديم
٥٤٤	خضوع دعوى المضرور قبل شركة التأمين للتقديم الثلاثي
٥٤٥	كيفية احتساب التقديم
٥٤٦	وجوب التمسك بالتقديم أمام محكمة الموضوع
٥٤٧	ويتعين التمسك بالتقديم أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة
٥٤٧	ويتعين على المحكمة أن تقول كلمتها في شأن التقديم عند التمسك به
٥٤٧	ويتعين ان يكون رد المحكمة على الدفع واضحا لا غموض فيه

٥٤٨	الحكم برفض الدفع بالتقادم غير منه للخصومة
٥٤٨	ولا يجوز النزول عن التقادم مقدماً قبل ثبوت الحق فيه
٥٤٨	جواز النزول عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه
٥٤٩	الأهلية اللازمة للتنازل عن التقادم
٥٤٩	أثر النزول عن التقادم
٥٥٠	وقف سريان مدة التقادم وأثره
٥٥١	اعتبار تقديم الطلب إلى لجنة فض المنازعات قاطعاً للتقادم
٥٥٢	تقديم الطلب إلى لجنة التوفيق في المنازعات يقطع التقادم حتى ولو لم يكن موضوع الطلب من بين المنازعات التي تختص بها اللجنة
٥٥٣	التدخل في الدعوى يُنتج أثره في قطع التقادم من تاريخ التدخل
٥٥٦	استمرار تداول الدعوى السابقة التي قُضى بعدم قبولها أو رفضها بحالتها يعتبر مانع من رفع دعوى جديدة بذات الطلبات
٥٥٧	انقطاع التقادم
٥٥٨	ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ، وبالطلب الذي يتقدم به الدائن ... وبأى عمل يقوم به للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى

٥٥٩	أثر اللجوء إلى شركة التأمين لطلب مبلغ التأمين في قطع أو وقف مدة التقادم
٥٦٨	خضوع دعوى المضرور المباشرة قبل شركة التأمين لقواعد وقف التقادم وانقطاعه
٥٧٢	نطاق أثر الإجراء القاطع للتقادم
٥٧٣	أثر الدعوى الجنائية على دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن ؟
٥٨٣	تقادم دعوى التعويض في حال حصول المضرور على حكم بالتعويض المؤقت
٥٨٥	حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أو المدنية يقتصر أثره في تغيير مدة التقادم المسقط إلى خمس عشرة سنة على من كان منهم طرفاً في هذا الحكم ولا يفيد منه المضرور الذي لم يكن طرفاً فيه
٥٨٧	سقوط كافة الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بالتقادم الثلاثي
٥٩٠	الحالتان المستثنيتان من سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بالتقادم الثلاثي
٥٩٠	الحالة الأولى : تراخي بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن وقت الحادث في

	حالة إخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة:.
٥٩٤	الحالة الثانية : تراخى بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن وقت الحادث في حالة وقوع الحادث المؤمن منه
٥٩٨	عبء الإثبات في هذه الحالة
٦١٦	تقادم دعوى المؤمن له قبل شركة التأمين ؟
٦٢٠	(المادة السادسة عشرة): حق المضرور في الجمع بين مبلغ التأمين الإلجبارى والتأمين الاختيارى
٦٢٢	تسجيل الصناديق الخاصة واكتسابها الشخصية القانونية
٦٢٧	جواز الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض الناشئ عن المسئولية المدنية وفق أحكام قانون التأمين الإلجبارى رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧
٦٣٠	دعوى الضمان الفرعية في دعوى التأمين لدى الصناديق الخاصة
٦٣٢	(المادة السابعة عشرة) :حالات رجوع شركات التأمين على الغير لاسترداد ما تكون قد أدته من تعويض للمضرور

٦٣٢	تقديم دعوى الرجوع المقررة لشركة التأمين على المؤمن له
٦٣٥	١:- إذا انتفت مسئولية المؤمن له عن الحادث
٦٣٥	٢:- نفى مسئولية قائد السيارة المرخص له في قيادته عن الحادث .
٦٣٦	حالات سقوط حق شركة التأمين في الاسترداد أو المنازعة في شأن ما أدته من مبالغ تأمين .
٦٣٩	مدى حق شركة التأمين في أن تُقيم دعوى ضمان فرعية على المسئول أثناء نظر الدعوى الاصلية التي رفعها المضرور عليها سواء اختصم فيها المؤمن له أم لا ، بطلب الرجوع على هذا المسئول بقيمة ما أدته
٦٤٤	الإسناد القانوني لدعوى رجوع شركة التأمين على المسئول بقيمة ما أدته من تعويض
٦٤٨	أثر تصالح المؤمن له مع المضرور على حق شركة التأمين في الرجوع على المؤمن في حالة سماحه بقيادة السيارة من غير المرخص له بقيادتها.
٦٥١	أثر حجية الحكم بثبوت طبيعة مسئولية شركة التأمين بشأن التغطية التأمينية للحادث علي دعواها بالرجوع على المؤمن له :
٦٥٣	تقديم دعوى الرجوع المقررة لشركة التأمين على المؤمن له

٦٥٥	تقديم دعوى رجوع الشركة على المسئول عن الحادث - غير المؤمن له
٦٥٧	(المادة الثامنة عشرة) : حالات رجوع شركات التأمين على المؤمن له أو الغير
٦٥٨	١: إذا ثبت أن التأمين قد عُقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر في حكم شركة التأمين على قبولها تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه .
٦٦٢	٢: استعمال المركبة وقت وقوع الحادث في غير الغرض المبين برخصتها أو قبول ركاب أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها أو استعمال المركبة في السباق أو اختبارات السرعة أو السير عكس الاتجاه .
٦٦٥	٣: إذا كان قائد المركبة سواء كان هو المؤمن له أو شخص آخر يقودها دون الحصول على رخصة قيادة أو رخصة قيادة مناسبة لنوع المركبة أو بموجب رخصة تسيير منتهية الصلاحية .
٦٦٧	عبء الإثبات في دعوى الرجوع
٦٦٧	٤: إذا ثبت أن قائد المركبة سواء أكان المؤمن له أو شخص آخر سمح له بقيادتها ارتكب الحادث وهو في غير حالته الطبيعية بسبب تأثير مشروبات أو مخدرات .

٦٦٩	٥.: إذا ثبت وقوع الحادث عمداً من جانب المؤمن له
٦٧٣	تقديم دعوى الرجوع
٦٧٤	رجوع شركة التأمين على المؤمن له ولو كان غير مالك للسيارة .:
٦٧٥	مدى حق شركة التأمين في الرجوع على مالك السيارة غير المؤمن له في الحالة السابقة ؟
٦٧٦	نطاق تطبيق القواعد العامة الواردة في القانون المدني على المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات
٦٧٧	انقضاء عقد التأمين الإجباري على المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات
٦٧٨	هل يجوز للمؤمن أو المؤمن له إلغاء وثيقة التأمين أثناء مدة سريانها ؟
٦٨٠	(المادة التاسعة عشرة) : أحقية المضرور في الرجوع على المتسبب في الحادث أو المسئول عن الحقوق المدنية فيما يجاوز مبلغ التأمين
٦٨٣	(المادة العشرين) : نظام الصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية

٦٩٠	أعضاء مجلس إدارة الصندوق عددهم وتعيينهم وإصدار القرارات فيه
٦٩٠	اختصاصات مجلس إدارة الصندوق
٦٩٢	اختصاصات مدير الصندوق الحكومي
٦٩٢	موارد الصندوق الحكومي
٦٩٣	الموازنة المالية للصندوق
٦٩٣	تقرير نشاط الصندوق الحكومي خلال السنة المالية
٦٩٤	السجلات التي أوجب القانون على الصندوق الحكومي الإمساك بها
٦٩٥	تسجيل الصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية بسجل صناديق التأمين الحكومية بالهيئة.
٦٩٥	صندوق ضمان حملة الوثائق والمستفيدين منها لدى شركة التأمين والمسجلة لدى الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين
٦٩٦	الأخطار التي يتولى الصندوق أداء التعويض عنها
٦٩٧	الاطار والأضرار التي لا يغطيها الصندوق الحكومي .:

٦٩٧	إجراءات الحصول على التعويض من الصندوق الحكومي
٦٩٧	أولاً : في حالة الوفاة
٦٩٨	ثانياً : في حالات العجز الكلى أو الجزئى
٦٩٩	ثالثاً :. في حالة الأضرار المادية
٦٩٩	مدى حق الصندوق الحكومي فى الرجوع على مالك السيارة بقيمة مبلغ التأمين الذي أداه فى الحالتين المذكورتين بالبندين ٢ ، ٣ من المادة ٢٠ من القانون من عدمه ؟
٧٠١	ملاحظاتنا على نص المادة ٢٠ من قانون التأمين الإجبارى
٧٠٣	تقديم دعوى المضرور أو ورثته قبل الصندوق الحكومي
٧١٢	تقديم دعوى الرجوع المقررة للصندوق الحكومي فى المادة ٢٠ من القانون
٧١٣	إغفال القانون تقرير حق الصندوق فى الرجوع على مرتكب الحادث حال معرفته
٧١٤	موقف القانون من الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع خارج جمهورية مصر العربية

٧١٥	(المادة الحادية والعشرين): الجرائم والعقوبات الواردة فى قانون التأمين الإلجبارى
٧١٨	المسئولية الجنائية للشخص الإلجبارى
٧٢٠	المسئولية التقصيرية للشخص الإلجبارى
٧٢٥	حالة وجوب إعادة إعلان الشخص الإلجبارى
٧٢٦	مأمورو الضبط القضائى فى تطبيق أحكام قانون التأمين الإلجبارى
٧٢٦	إغفال تجريم التوصل إلى الاستيلاء على أموال الصندوق الحكومى بدون وجه حق
٧٣٠	ملاحق الكتاب
٧٣٢	نصوص قانون التأمين الإلجبارى رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧
٧٤٠	قرار وزارة الاستثمار قرار رقم ٢١٧ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التأمين الإلجبارى
٧٥٠	٣:- قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٩ بشأن التزام شركات التأمين المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين على السيارات وتأمينات

	المسئوليات المتعلقة بها بأداء نسبة (٣٪) من متحصلات التأمين الإجباري التي يتم الاكتتاب فيها.
٧٥٣	حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ٤ / ٧ / ٢٠٢٢ بدستورية نص المادتين ٨ ، ٩ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ بشأن التأمين الإجباري
٧٦٩	خاتمة الكتاب
٧٧٠	السيرة الذاتية للمؤلف
٧٧٢	الإصدارات القانونية للمؤلف
٧٧٤	الفهرس